

مجمع الرسائل المنيّة

١٣٤٨

الرسالة السادسة

الوجه الحسن ، المذهب للحزن ، لمن طلب السنة ومشى على السنن

تأليف

السيد الحفاظة ، نادرة زمانه ، اسحق بن يوسف ابن الامام
المتوكل على الله ؛ اسماعيل ابن الامام المنصور بالله القاسم
ابن محمد الحسنى البني الصنعاني المتوفى بصنعاء فى ذى الحجة
الحرام سنة ١١٧٣ عن اثنتين وستين سنة
رحمه الله تعالى وايانا والمؤمنين آمين

طبع بالقاهرة

على نفقة بعض علماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سنة ١٣٤٨ هجرية

ادارة الطباعة المنيرية

لصاحبها ومديرها محمد منير الدمشقى

نبذة يسيرة من ترجمة المؤلف رضى الله عنه

هو السيد العلامة الحفاظة امام الآداب السابق فى مضمار الكمال والفائق لذوى الألباب فى كل باب . اسحق بن يوسف ابن المتوكل على الله اسماعيل ابن الامام القاسم بن محمد الحسنى البنى الصنعانى مولده سنة ١١١١ احدى عشرة ومائة وألف هجرية ونشأ بمدينة صنعاء فأخذ عن السيد العلامة هاشم بن يحيى الشامى الصنعانى والسيد العلامة عبد الله بن على الوزير والسيد العلامة صلاح ابن الحسين الأخفش الحسنى والسيد العلامة أحمد بن اسحق بن ابراهيم بن المهدي والسيد الشهير محمد بن اسماعيل الأمير وغيرهم من أكابر العلماء الأعلام بعصره وحقق فى النحو والصرف والبيان والأصول والمنطق واشتغل بعلم الحديث وعلم الفقه وشارك فى جميع الفنون وكان كثير التدريس والصبر على تفهيم الطلبة كثير الميل الى أهل الله تعالى والمحبة للفقراء والقيود معهم وشدة التواضع لهم والشفقة عليهم . وأما كرمه وعدم التفاته الى حطام الدنيا وزهده فما لا يحجاره فيه مجار ولا يلحقه أحد فى ذلك المضمار فانه قد ينفق جميع ما فى بيته من أموال وفراش ومتاع فى يوم واحد وكثيراً ما اتصل اليه الخلع الفاخرة والأموال الكثيرة من خلفاء عصره فلا تمر عليه الا وهى منطلقة من لديه الى مستحقها من المسلمين والضعفاء والمساكين ، وقد يخرج من بيته فى بعض الايام بزي الملوك ثم يصرف جميع ذلك فى آخر ذلك اليوم ، ويخرج فى اليوم الثانى بزي الفقراء ولا يبالي على أى هيئة خرج وسكن نزهة سرية ومدينة ذمار وحصن كوكبان ومدينة تعز مدة وكان نقادا حافظا لليبيا المعياً بعيدالهمة شريف النفس وأشعاره فائقة رائقة ، وقد جمعها السيد الحافظ محمد بن هاشم بن يحيى الشامى فى مجموع لطيف وبالجملة فمحاسن صاحب الترجمة

كثيرة شيرة وله مؤلفات حسنة . منها تفريج الكروب في فضائل علي بن أبي طالب عليه السلام وهو كتاب نفيس في مجلدين ضخمين . ومنها ثغر الدهر الباسم في تراجم أعيان عصره والوجه الحسن ، المذهب للحن ، لمن طلب السنة ومشى على السنن . أنكر فيه على من عادى علم الفقه من أهل السنة ومن عادى علم السنة من المتفقهة ؛ وفي رسالته هذه من حسن المسالك ما يشهد له بالتفرد وله السؤال الذى أوله :

أيها الأعلام من ساداتنا * ومصاييح دياجى المشكل
خبرونا هل لنا من مذهب * يقتفى فى القول أو فى العمل
الى آخره وقد أجاب عنه عدة من علماء عصره ولم يعجب المترجم له شيء
من تلك الاجوبة وحرر رسالة سماها التفكيك لعقود التشكيك
وله اللغز الذى حارت فيه أفكار النضار وأوله :
هدية وافت الى صنعا الين * تخص أرباب العلوم والفطن
وقد أثبتناه بكالمه فى ترجمة الحسين بن أحمد السياغى بالجزء الاول من نيل
الوطر من تراجم رجال الين فى القرن الثالث عشر
ومن شعر صاحب الترجمة قصيدة أولها :
حقيقة عشق فى الفؤاد مجازها * لها فرض عين فى الحدود جوازها
وما كنت أدرى أن للعشق دولة * تذلل لها أبطالها وعزازها
ومات بصنعا فى ذى الحجة سنة ١١٧٣ ثلاث وسبعين ومائة وألف رحمه
الله تعالى وإيانا والمؤمنين آمين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

﴿أما بعد﴾ فانه قد جرى ذكر ما نجم في عصرنا من القول بترك قراءة الفروع والاعتناد على الحديث الذي هو الحجة والشرعية الواجب اتباعها وترك أقوال الرجال فلم يكلف بها ولا يجوز النظر فيها ولا الاعتماد عليها؛ هذا معنى ما نقلته الألسن ونمى إلينا ولم أر التصريح به هكذا على القطع بتحريم النظر في الكتب فما أظنه يصدر عن ذوى بصيرة.

ولما ظهرت هذه المقالة عمد كثير إلى ترك كتب الفروع وأخرجوها عن أيديهم واعتقدوا خطأ من تمسك بها أو درسها فكان هذا من الحوادث التي لا ينتهى العجب من قائلها وفاعلها لما سنبين لك من الوجوه وان كان قول هذا القائل ان الذى كلفنا به انما هو الكتاب والسنة قول ظاهره الحق.

فلما كان ذلك تكلمت مع بعض الاخوان فى شىء من هذا البحث فطلب منى تحريره فاجبت الى ذلك ولم يمنعنى القصور الذى أعلمه من نفسى أن اتكلم بما سنح لما لم أجد أحدا من الاعلام رفع الى ذلك رأسا ولم يسم ميسم لأجله قرطاسا.

﴿اعلم﴾ أنه ربما أتى القائل بقول ظاهره الحق ومؤداه الى الباطل كما وقع من الخوارج فى قولهم لا حكم الا لله فهذا حق لا امتراء فيه وقد اشتمل على أعظم المنكرات وأكبر الخطيئات وهو القول

بتكفير سيد المسلمين على بن أبي طالب لشبهة لم يعذرهم الله عليها وهذه المقالة من هذا القبيل وذلك ان معناها لاحكم الاله ، وسبها التعمق في الدين والاعجاب بالنفس وعدم الحمل للمسلمين على السلامة ، وقد روى السهمودي في جواهر العقدين عن علي بن أبي طالب مرفوعا « اذا عرض الله عن العبد أورثه الانكار على أهل الديانات » ونقل عن الشافعي أنه قال : العلم جهل عند أهل الجهل كما أن الجهل جهل عند أهل العلم .

ومن ذهب الى هذا المذهب فقد أنكر على من فوق البسيطة من جميع أهل الاسلام وهذا الكلام يندفع بوجوه : أحدها أن ذلك خالف الاجماع وذلك انه ان كان المراد ترك جميع كتب المسلمين ممن صنف الفروع فهذا قول ماقاله أحد من المسلمين منذ كان الاسلام في جميع أقطار الدنيا الى عصرنا هذا بل أجمعوا على الرجوع الى كتب الفروع وعد ذلك من القرب الى الله تعالى ، والثناء العظيم على مؤلفيها والترحم عليهم في جميع مدارس المسلمين بما قربوا من علم الكتاب ولخصوا وجمعوا المشتت من المسائل في الوجيز من اللفظ وهذا أغنى اجماع المسلمين على هذا أمر لا يمتري فيه ذو علم . هؤلاء أهل الحديث الذين خرجوا المسانيد ودونوا الحديث لم يتركوا كتب الفروع بل هم مؤلفوها ولهم العناية الكثيرة بها وبشروحها فهل كان هؤلاء الذين انفردوا بهذه المقالة أجود نظرا من أهل الحديث وأنفذ بصيرة في الشريعة من سائر اعلام الامة ؟ وهب ان بعض رجال الحديث اقتصر على قراءة الحديث وأخذ الفقه منه ولم ينظر في شيء من كتب المفرعين فهل تراه يعتقد خطأ من ألف في الفروع واعتنى بجمع المسائل المشتتة في دستور يتناوله في أي وقت شاء أم يعد ذلك حسنا ؟ وهذا أغنى من لم يأخذ علم الفروع عن كتب الفقهاء وهو أعز من الكبريت الاحمر بل لا يعد في العلماء فلم يعلم متقدم ولا متأخر من جميع

فرق المسلمين يتكر على أحد قرأ في كتب الفروع سواء كان موافقا له في مذهبه أم مخالفا ولا تجد فرقة من هذه الفرق الا ومؤلفاتهم قد ملأت الآفاق من الأربعة المذاهب والشيعة الامامية والزيدية فلا شك في وقوع الاجماع من المسلمين على حسن هذا الصنع ، من له ادراك حتى لو أنه ادعى مدع انه لا يتضح اجماع المسلمين في مسألة من المسائل كاتضاحه في هذه المسئلة لكان قوله من القوة بمكان اذ ليس المسلمون الا أهل هذه المذاهب وهذا صنعهم وهدبهم وحسن الثناء منهم - على من أعان المسلمين بالتأليف وقرب لهم المسائل - معلوم مازال على ذلك أولهم وآخرهم وهو اجماع قولي وفعلي وكلاهما قطعي ، وان كان يخص بذلك كتب الزيدية التي هي الازهار والاثمار والهداية وشروحها وأماتها فهذا قول من لا ينبغي الخوض معه في بحث ولا خطاب اذ ذلك غاية الجفوة ومعظم الهفوة اذ قد علم ما لهم من مزيد الاختصاص من وجوب الاقتداء والولاية وغير ذلك فأقل الأحوال أن يكونوا مثل سائر المسلمين فلا يفرق بين كتب الفروع لأحد من أهل البيت وغيرهم وقد علم في الاصول حكم الاختلاف ومسائل الفروع فكثير من العلماء أو الاكثر على أن كلا مصيب ومن حكم بخطأ بعض المجتهدين فهو عنده خطأ يستحق به الأجر فضلا عن أن يلحقه نقص في دينه أو فساد في مقالته أو خلل في مصنفه يوجب اجتنابه ، وقد علم كل عالم أن العلماء في جميع الاقطار وان اختلفت مذاهبهم يأخذون من كتب غيرهم ويحضرون في مدارسهم ويستمدون من فوائدها وهذه كتب الفروع بين أيدي الزيدية من أهل كل المذاهب يتفعلون بالاخذ منها ، وكذلك علماء الشافعية من أهل زبيد وتعز قد استمدوا من كتب الزيدية وكثيرا ما سمعنا منهم الثناء عليها ويصفون البحر من كتبنا بالفائدة العظيمة لاستمداد أهل كل مذهب منه مذهبهم ودليله بل رأينا من علماء الشافعية من

يأمر من يطلق زوجته ثلاثاً أن يذهب الى عالم من الزيدية يحكم له بمذهب أهل البيت ليقطع حكم الخلاف أو يفقيه بمذهب أهل البيت فيردون زوجته بذلك وماذا لك الا لأن الخلاف في مسائل الفروع غير خطير وكل متمسك به على نهج السلامة فعلى الجملة انا لو سألنا كل عالم يعتد به عن حكم كتب الفروع من سائر المذاهب لقال هي كلها على نهج الكتاب والسنة تجوز القراءة في أى شيء منها وهكذا تجد الشيعة يعظمون كتب المخالفين لهم ويستمدون منها ويعتقدون حسناتها واحسان مصنفها ؛ وبالجملة فكل من يعرف العلم يعرف أهله ولا يجهل لذى فضل فضله واعتقاد خلاف ذلك علم على التعطيل وآية على عدم التحصيل *

بحث آخر ثم يقال لمن أمر باجتناّب كتب الفروع وزعم مخالفتها للسنة ماذا أردت ؟ هل كل ما فيها مخالف للكتاب والسنة بحيث لا يطابقها في شيء أم بعض ما فيها ؟ وهل هذا البعض هو الأكثر أم الأقل أم الشيء الكثير أم الشاذ اليسير ؟ فان قال كل ما فيها مخالف فقد وضح باطله وانقطع وكفينا مؤنة الخوض معه وان قال بعضها عاد عليه السؤال ولا يجد له جواباً اذا أنصف - الا أنه الشاذ اليسير - فيقال له هل هذا المخالف للكتاب والسنة تعمد مؤلف الكتاب عمداً وأتى بقول لا متمسك له في الكتاب والسنة فيه أصلاً بل قد شرع لنفسه أم هو مخطيء غير عامد ؟ فاذا أنصف فلا بد أن يقول لم يخالف السنة عمداً بل ظن أن له دليلاً *

فنقول فمن أين لك القطع على أنك أصبت واخطأ وعلمت وجهل وأحسن وأساء ؟ هل ذلك لكونك تحب العمل بالكتاب والسنة دونه أم هي مسألة ظنية يحتمل أن يكون الحق فيها كلا القولين ؟ ويقال هب انه قد أخطأ وقصر نظره عن نظرك الثاقب فهل توجب الخطأ في مسألة نادرة فروعية

أم تهجر كتابه المشتمل على ألوف من المسائل المستثمرة من الكتاب والسنة ؟
 قد قيد أو ابدها وقرب شواردها ولخص محصولها وجمع منها الكبير العظيم
 في اللفظ الوجيز القريب الذي يعم نفعه ويقرب تناوله فقد كان الأوجب
 عليك أن ترعى له حق الافادة وتحمله على السلامة وتقول هذا شأن البشر
 (ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) وكل يؤخذ من قوله
 ويترك فإن قال ان وجود الخطأ في البعض يوجب ترك الكل فهذا وارد على
 جميع كتب المسلمين فهي بهذه المثابة فما من امام من أئمة المسلمين ومؤلفيهم
 المعبرين الا وقد أخذ عليه في كلامه وترك شيء من أقواله هذا الشافعي محمد
 ابن ادريس قد علت اختيار أصحابه لما يخالف نصه وتنبههم على خطأه في
 موضعه وكل مؤلف من مؤلفات المسلمين في الفروع والاصول والتفسير
 وشروح الحديث ؛ وغير ذلك لا بد أن يظهر لمؤلفه خطأ في مقام
 ومع ذلك فلم يقل أحد بهجر كتبه لذلك ولا تجد مؤلفا الا وهو يشير الى
 ذلك ويطلب من المطاع على خطأه اقالة العثرة فيما أخطأه ولو كان اليسير
 موجبا لاجتناب الخير الكثير لتعطلت الفوائد وتكدرت الموارد وقل العلم
 وانعدم التأليف كما ذلك معلوم من الضرورة وهذه المقالة لم أر أعجب منها ولم
 يزل يتجدد العجب لبعدها عن الصواب وشذوذ قائلها ؛ وحسب هذه المقالة
 ومستحسنها انه قطع عن نفسه الخير الكثير ولو كانت كتب الحديث تغنى عن
 كتب الفروع لكان أرباب الحديث وأئمة الذين حفظوا منه المئات من الألوف
 أحق وأحرى بأن يتركوا الكتب الفروعية لكنهم المعتنون بتحصيلها
 والمحرضون على درسها والمتصدرون لجمعها متونا وشروحا وما ذاك الا ان
 تلك الكتب الفروعية مشتملة على ثمرات تلك الأحاديث وربما استنبط من
 الحديث الواحد ما يكون مجلدا في الفروع . ثم يقال لهذا ما أردت بالكتب

التي أمرت بهجرها؟ هل كتب الفروع بخصوصها أم كتب العلوم بعمومها؟
 كتفسير القرآن العظيم، وشروح الحديث، وكتب الأصول واللغة والعربية
 فإن قال جميعها فقد سد على نفسه كل باب من العلم ويتوجه قطع الخوض معه
 ولا أظنه يقول بذلك قائل وإن قال أردت الكتب الفروعية لا تفسير الكتاب
 والسنة واللغة ونحوها فإنه يعرف منها معاني الكتاب والسنة ويحتاج إليها
 الطالب للعمل بها قلنا له وكتب الفروع هي شروح الكتاب والسنة وكل أنظاره
 في المعنى لا فرق بينها وبين تلك إلا بالاسم فإن المؤلف في الفقه إنما أخذ من
 الكتاب والسنة وكل أنظاره ومقالاته إنما هي شرح لها ألا ترى أن المستدل
 من الفقهاء في كتب الفروع يورد الدليل من القرآن أو من السنة ثم يتكلم في
 معناه لغة فينقل كلام أهل اللغة وكذا فيما يحتاج إليه من أعراب ونحوه يبحث
 عنه بكلام أهل العربية ثم ما يتعلق به من تفسير المعاني واستنباط الأحكام
 ينقل فيه بكلام الشراح والمفسرين هذه آداب الفقهاء في مقام الاستدلال
 وإقامة الحجة فاذن فروع الفقه هي بعض شروح الحديث أغنى ثمرتها الحاصلة
 وترى المرقوم متنا في كتب الفروع وهو مكتوب تفسيراً وشرحاً للآيات
 والأحاديث بلفظه أو بمعناه وهكذا كتب أهل المذاهب من المحدثين وغيرهم
 لا تجد مسألة مما في الكتب الفروعية إلا وقد جرى عليها من أقاويل العلماء
 مما يتعلق بدليلها بحث كثير وذلك هو عين التفسير للكتاب والسنة واستثمار
 فوائدها فإذا الذي يوجب التنفير والتباعد عما رجع إلى الكتاب والسنة؟
 ﴿فإن قيل﴾ قد قال فلان وفلان إن التزام مذهب معين من هذه المذاهب
 الأربعة وغيرها هو الخطأ وأن الواجب اتباع الكتاب والسنة.

قلنا قد أشرت إلى ما يذكره بعض المتأخرين كالمقبلي من أن الواجب
 اتباع الحق حيثما كان وذلك هو قولنا فيمن بلغ درجة الاجتهاد وأمكنه النظر

لنفسه في الاصدار والايراد ، وكان من العلماء المبرزين الذين أخذوا دينهم من الكتاب والسنة وما أحسن ذلك . ومسئلة بحث الأخذ من هذه الكتب هي غير مسئلة الالتزام فلا جامع بينهما فالأمر في الأخذ أعم والقصد الذي نريده هو أن يأخذ المتوسع في العلوم من كل كتاب وينظر في كل دستور ويصغى لكل خطاب كما هو عليه الأمر في الامة المحمدية قديما وأخيرا وأما تضليل المتمسكين بتلك الكتب من أهل المذاهب فهو قريب من خرق الاجماع أو هو عينه على ان المقبل - وغيره ان قال بقوله - لم ينه عن كتب الفروع بل تراه مكبا على درسها وتدريسها مبالغا في حفظها قد قطع عمره فيها وقد أتى على البحر من كتبنا في دياجة حاشيته واعنى بتحشيته وتكلم بما بلغ اليه نظره موافقة له ومخالفة والسيد الحسن الجلال قد قال بمثل مقالته في شرح قصيدته فيض الشعاع وأنكر على المذاهب ومع ذلك فلم يترك الاكباب على كتب الفروع والعناية بشروحها فقد رأيت عنايته بشرح الازهار وقطعه عمره في درسه ولولا العناية به اذن لتركه نسيا منسيا ولم يقطع عمره في استخراج كنوزه وتحليل رموزه على ان هذه المقالة لمخالفتها الاجماع ونبوتها عن خواطر العلماء وسدها أبواب الخير كله تلحق بما لا ينبغي توجيه الخطاب لرده لكنه قد يترأى السراب يتخيل وجوده والوهم فعال وخاطر السم قتال وغير ذلك من العدم المؤثر في الوجود فعلا ﴿بحث آخر﴾ قد علم ان احسان الظن بالمسلمين وحمل أفعالهم على السلامة وتأويل مآثره خلاف الحسن مأمور به شرعا وهذا في حق سائر المسلمين الأفراد الذين لا يتوجهون لاصدار ولا إيراد فكيف لا يكون بمن تمكن وتمسك بشعرة من أهذاب العلم ؟ أم كيف بمن قعد في حلق الذكر ؟ أم كيف بمن تصدر فيها ؟ أم كيف بمن أفاد وأجاد وملاً الدواوين بمحاسن آثاره ومنح العقول نفائس أنظاره وقرب البعيد وسهر الليالي لنفع المسلمين ؟ فلعمرى ان

الاعتراف بفضلہ والاعتراف من نہرہ والاعتطاف من غرسہ لشیمة أهل الکمال وسجیة أرباب الحکمة وانا لنحسن الظن بمن صدر عنه هذا المقال ونقول هذا رجل یجب الاقتداء بالکتاب والسنة ویثلج صدره ماقرع سمعه من کتاب ربه وسنة نبیه ولا یطمئن خاطره الى قول عاطل عن الدلیل یرى ماسوی کلام الله ورسوله لا ینجیه فنقول ما أحسن الصدق فی طلب الله والسعی فیما یقرب الى رضاه ! لکنه یجب علی المتحرى رعاية مقاصد الرسول واجتناب ما یؤدى الى خرق الاجماع فما أحقه بالانصاف ومجانبة الاعتساف حیث کان مطالبه سریا وسننه سنیا ۞

فالا یکن یجدی البیان فانه ۞ سيعرفه من أهله المتعرف

والظاهر من قول من دأبه ذلك انه لا یخص بعض کتب الفروع من بعض بل یحکم بترك الجميع لانه ان کان ذلك مخصصا ببعض دون بعض فهو مباین للانصاف خارج عن الصواب من جميع الأطراف وفى ارادته ترك الكل مباینة لأهل الملة المحمدية وشذوذ فقد علم کیف شأن المسلمين فی ذلك ولو کان علم الحديث یغنى أحداً عن الحصول من خلاصته لکان الحفاظ من أئمة الحديث الذین بلغوا من الحفظ للبتون والأسانید ما لا یحفظه أهل مصر من الأمصار أولى بذلك . هذا السیوطی أقرب الحفاظ المشاهیر الى عصرنا قد رأیت سعة نقله الحديث وسعة علمه وحفظه وتفننه وعنايته فی جمع متفرقات الاحادیث ومع ذلك فهو خادم للفروع درساً وتدریساً وشرحاً وتحشية وتالیفاً للبتون والشرح والخواشی هل تراه فی ذلك سلك طریقاً غیر مجودة وأعرض عن کلام رسول الله صلى الله علیه وآله وسلم اشتغالا بأقوال الرجال ؟ أم تراه فتر عزمه عن الصدق فی العمل بالکتاب والسنة وأخذ العلم عنهما أو جهل ما فهمه هذا القائل من التحقیق ؟ وما السیوطی الا فرد من أفراد المسلمين درج علی ما درج

عليه الأولون والآخرون وبنى عليه الاسلام منذ كان الوحي فقد كان الصحابة يلقون الى الناس من الأقوال والفتاوى ما هو صريح من قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو مستنبط منه أو من كتاب الله وقد أفنى من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم جماعة، وقد حفظ الله شريعته عن نقل تلك الأقوال عنهم وهي الآثار المنقولة عن الصحابة والتابعين من أقوالهم واجتهاداتهم واستنباطاتهم فقد صارت مدونة وانما هي أقوال رجال ومع ذلك فاجماع الامة واقع على انها من العلم المأخوذ عن الكتاب والسنة وتلك الأقوال هي في حكم المؤلفات في الفروع للتأخيرين انما يخالف ذلك بان قائلها لم يعتن في رسمها وجمعها بل جمعها غيره فصارت أقوال العلماء كلهم بمثابة التأليف لافرق الا أن هذا جمع وكتب وسمى بمجموعه وذلك تكلم ولم يكتب ولم يجمع ولو كان العمل على أقوال الرجال محظورا لم يحل الاستفتاء ولا الافتاء فان قيل المفتى انما ينقل كلام الله ورسوله بمعناه فيعمل بفتواه ۞

قلت وهكذا كتب الفروع انما هي معنى الكتاب والسنة لافرق وان من كرع من حوض الفروع ورتع في رياض الانظار وأستمع معارف المعارف اذا ثنى عنانه نحو جنة الحديث تجلت له حور مقصورات واقتطف ثمارها دانية القطاف وتروى من أنهارها التي لا يظما بعدها فحينئذ ينطبق الفرع على الاصل ويتأكد له البناء على الاساس فيكون قد ازداد في حفظه لذلك المضمون ويعلم ان كل لفظ فاه به سيد البشر صلى الله عليه وآله وسلم قد بني عليه مشيد من شريعته قد أحكمته أيدى الصناعة واتقنت وضعه العملة واستخرجت زبده الامناء ومد رواق علومه المبلغون عن الله عز وجل وعن الرسول الحفظة لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم حفظ الله لذلك انما هو في صدور الذاكرين وخلفاء الرسول من علماء أمته الوراث

الذين هم المعلمون كاعلام الأئمة من أهل البيت عليهم السلام والأئمة الاربعة وغيرهم وقد تطابقت منهم الانظار على وضع كتب التعليم وجمع المفرق في المطولات في كلام وجيز فكيف ساغ لذى بصيرة الطعن على أئمة الاسلام وانكار ما أجمع عليه الانام؟ هذا مالا مساغ له في العقل والشرع.

فان قلت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلامه كاف عن كل كلام فلا يحتاج الى الزيادة على ما جاء به قلت هذا كتاب الله العزيز الذي جمع علم الاولين والآخرين وقال فيه (ما فرطنا في الكتاب من شيء) لوقال قائل أنا أستغني عن الكتب جميعها بكتاب الله لكان قوله هذا دليلا على جهله وانظر الى آيات الموارد قد أبان الله تعالى فيها الانصاء وأوضح البيان ونص أحكامها في معالم التبيان ومع ذلك فلو أن انسانا اقتصر على ذلك ولم ينظر في علم الفرائض ولا سرح في مسارح حفظة الكتاب لكان قاصرا عن درجة من نظر فيها ولكان يختار في أيسر مسائلها والله تعالى يقول «ما فرطنا في الكتاب من شيء» وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أفرضكم زيد» فكانوا يرجعون الى قوله وقد قرأوا القرآن ومثابة قول زيد عندهم مثابة كتب الفروع الا انه لم يؤلف أقواله بل قد نقلتها الرواة وألفها أهل الحديث فما هو المانع من أن يكون غيره مثله؟ وقد قرأ الكتاب ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد علم زيدا علما كتمه عن غيره ولكنه اختصه الله تعالى بالفهم لمعانى كتابه، فلو أن قائلا قال: أنا أكتفي بقول الله تعالى في الفرائض ولا أراجع الى قول أحد لكفاه ذلك جهلا وهذا وارد في علم الحديث اذ كل ما في كتب المفرعين والمؤلفين مستمد من كتاب الله وهو كالتفسير له وهذه الاحكام المأخوذة من القرآن فيها المجمل والمبين والناسخ والمنسوخ والعام والخاص وغير ذلك فأنت ترى المفرعين قد دينوا المجمل وخصصوا العام وعرفوا الناسخ والمنسوخ

وتكلموا على كل شيء وأخذوا دلائل المنطوق والمفهوم واستنبطوا منه من الأحكام ما لا يسعه علمك ولا تبلغه قدرتك أبانوا لك خباياه واستخرجوا كنوزه وأفادوك في الوقت اليسير ما لو قطعت عمرك وأعمارا تضاف إليه لما وقفت بفهمك على عشر معشارها وهكذا شأنهم في السنة النبوية كم استخرجوا من معاني الأحاديث ما لم تكن لتدركه بفهمك وهب أنك تدرك بفهمك وتستنبط شيئا مما الذي حजर عليك أن تستمد من فرائد العلماء وتمديدك إلى فوائد الحكماء ليزيدك ذلك بصيرة ويتضح لك به المراد ؟

فان قيل : أما تكتفى بكتب الحديث وشروحها وقد تضمنت الفقه ، فما الحاجة إلى كتب الفروع قلت ما أحسن الرجوع إلى ماتحب ؟ فانك تستغن عن شروح الحديث لاتضاح فوائده وليان وجوه الاستدلال فيه وتصحيح الراجح من محتملاته ونعم ما فعلوه ، ثم ان أهل الفروع نقلوا ما في تلك الشروح وما قاله أئمة الاسلام متونا اختصروها وموجزات اعتصروها فأبرزوا ما اشتملت عليه الاسفار الكبار في وريقات ومجرد وقوع الخطأ المعلوم من البشر لا يقتضى هجر الكتاب فاذن كتب الفروع شروح للحديث اذ هي عين ما في الشروح بلفظه أو معناه وهذا لا يخفى على منصف والخطب في المسائل الفروعية الظنية غير عسير والاختلاف فيها واقع من عهد الصحابة بلا تكبير ومعلوم ان كل متشرع من أهل الملة المحمدية متمسك في مذهبه بأقوال نبيه ومن العجب أن هؤلاء الذين هجروا الكتب الفروعية يزعمون أنهم قد أخذوا عنهم من الكتاب والسنة واختصوا بذلك دون أهل الفروع وهذه تزكية للنفس وما سبيل الحديث الا سبيل كتاب الله بين أيدي المسلمين من ادعى أنه المختص به دون غيره فقد أعظم على الله الفرية فكل عامل من الامة المحمدية على الأخذ من كتب الفروع انما عمل بسنة الرسول صلى الله عليه

وآله وسلم ومن أين لهم سواها وكلها مطارح ظنية ولكل قول منها متمسك لاجحرفيه ؟ وأما مخالفة الاظهر في بعض المسائل والاحتجاج بالضعيف من الحجج ومقابلة أقوى منه فنعم هذا واقع في كل فرقة ومع كل انسان ومن أراد أن يأخذ الأحكام لنفسه وانما يقع من ذلك فيما هو أعظم ويطمح نظره سيما من انتقص من العلماء بمثل ذلك فجدير أن يقع في مثله .

﴿ نعم ﴾ ومن سلك مسلك الأخذ من الكتاب والسنة وهجر كتب الفقه كيف يصنع في تعليم زوجته وولده وعبدته وجاريته أداء الصلاة والطهارة وغير ذلك من الشرعيات ؟ هل يقول لهم حدثنا فلان عن فلان ثم يروى لهم الحديث سنداً ومثقلاً ؟ أم يقول لهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا أم تراه يعلمهم بما تقبله أذهانهم ؟ نحو أن يقول صلاة الظهر أربع ركعات ثم يعرفهم هيات القيام والركوع والسجود وأذكارهما وغير ذلك لاسيما في التعليم الى غير ذلك . فنقول هذا التعليم الذي يلقي بالكلام هو ذلك المبوب في كتب الفروع بعينه على أن الزوجة والعبد والجارية لو سأله أن يكتب لهم التعليم ليدرسوه ويحفظوه لكتب لهم في ذلك صورة من الكلام يعملون عليها فاذا قيل لهم لا تعملوا بهذه ولكن اعملوا بالكتاب والسنة قال هذا المعلم : انما كتبت لهم ما في الكتاب والسنة وقد صدق في ذلك فكذا كتب التعليم الشرعية هذه سبلها وان الأنسب بطالب العلم والأليق بحال الراغب في النجاة أن يجرى على ماجرت عليه الأمة المحمدية في هديها ويمشى على الطريقة التي سلكها المتقدمون والمتأخرون من أهلها من الجمع بين محض الأصول وزبدة الفروع وثمرات المنقول والخروج عن هذه الدائرة عدول عن الصواب ولاعيب على انسان أن يقتصر على فن باعتبار حاله في نفسه ومقدار همته وقدرته واختياره فمن انفرد بقراءة علم الحديث لا تتوجه

عليه ملامة إنما العجب العجب والقول النادر الغريب هو التباعد عن كتب
 الفروع والنهي عن قراءتها والتثريب على أهلها حتى كأنها منكر من أعظم
 المنكرات ولا يشعر ذلك القائل ما تضمنه قوله هذا من الخطأ لعدة وجوه :
 أحدها ما سبق من أنه خرق للاجماع . الثاني أنه من اساءة الظن بالمسلمين
 وحكم عليهم بانهم غير عاملين بالكتاب والسنة والفرض أن مأخذهم منهم وأمر
 الخلاف في مسائل الفروع غير خطير بل الكل على نهج الحق والصواب .
 الثالث أنه تركية للنفس وإعجاب عظيم . الرابع أنه داعية الخلاف بين المسلمين
 والتفريق بين المؤمنين فهذا هو عين الاختلاف المنهى عنه في الكتاب والسنة
 أعنى أن ظاهر الحديث المروى عن عمر وأبي لبابة وقد سمعه عمر يقرأ بحرف
 غير ماسمعه عمر من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له سمعته من
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذ عمر بتلاييه وأقبل يحمره الى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم فقال صلى الله عليه وآله وسلم « لا تختلفوا » الحديث ،
 فظاهره يقضى أن المنهى عنه من الاختلاف هو أن يخطئ بعض الأمة بعضا
 لا في النظر فذلك من ضروريات الدين اذ كل مجتهد يجب عليه العمل بما أدى
 اليه اجتهاده وان خالف غيره فتأمل فهذا بحث شريف أعنى أن الاختلاف هو
 الانكار . الخامس أنه قد زعم هذا القائل أن هذه الكتب لا تنبغي قراءتها
 ولا تجوز كما نقله بعضهم وما أظن أحدا يبلغ الى هذه الغاية أعنى أنه لا تجوز
 قراءتها فنحن حينئذ بين أمرين : اما أن نحكم بخطأ القائل هذا أو بخطأ الأمة
 واليك النظر في ذلك هذا وان في اختلاف المذاهب وسعة ما اشتملت عليه
 العلوم الاسلامية من كل قول في فروع وأصول وغير ذلك لأعظم آية
 وأعجب ما نظر فيه ناظر من سعة ما أودع الكتاب العزيز من العلم فانك
 تجد استناد كل قائل اليه واعتماد كل متمسك بمذهب من مذاهب المسلمين عليه

وكل مستمد من السنة وهذا أمر لا يخفى على كل عالم فاذن دعوى كل أحد من المسلمين لنفسه أن ما في كتب الفروع لمذهبه فهو من الكتاب والسنة وهكذا كل من اجتهد ويجب حمل المسلمين على ذلك والخطأ في شيء من مسائل الفروع لا يخرجهم عن هذا الحكم أعني أنهم من أهل الكتاب والسنة وهكذا كل من اجتهد وعمل لنفسه فلا بد أن يقع له الضواب والخطأ.

﴿فائدة﴾ قد ذكر علماء الأصول الحكمة في ورود الكتاب مجملا ومؤولا ومحكما ومتشابهها وغير ذلك فقل : هلا كانت الاحكام كلها نصوصا مبينة لا تقتصر الى البحث عن المراد ؟ وأجابوا عن ذلك بان في التكليف بذلك تعريضا لمنافع المكلفين لما يحصل لهم من الاجر في طلب الحق والاجتهاد والاستنباط ؛ قلت وشم وجوه من الحكمة لا يقتصر فيها على ذلك فقد وقع الامر الالهى والسنن الشرعى المحمدى على وضع الحكمة التى هى ما للناس عليه من أمهات العلوم الكتاب والسنة . والعلماء هم الباحثون عن كنوزهما المستخرجون لغوامضهما اليهم المرجع فى تبينها وعندهم يؤخذ تفسيرها وتأويلها وهم الامناء على حفظها والوارثون لمعناها ولفظها ، وموضوعات بيانها هى مؤلفاتهم فى تفسيرها وفى كل فن من علوم الشريعة فليست العلوم كلها الاشروحا لها وموصلة الى شروحها .

﴿تنبيه﴾ ينبغى لك أيها الطالب الفهم أن تتطلع الى كل مأخذ من المنطوق والمفهوم قشتم من المعارف أزهارها وتقطف من الفوائد أثمارها وتستقى غيث التوفيق وتسبح فى بحر التحقيق ، ثم ان كانت لك همة زائدة فاسلك منهاج الافاضل واعمل بارشاد الأمانيل وابحث كل حاو لا نظار المسلمين لتقف من فتح الجواد على الارشاد ، ويحصل لك الامداد بحسب الاستعداد وان من رام العثور على كنز العرفان بلغ فى طلبه الى ملتقى البحرين لتحرز الذرية والوقاية وتبلغ النهاية من سبيل الهداية فلا تدع بابا الا أدرجته لمخالف

— ٢ — الوجه الحسن —

أو مؤالف؛ قريب أو بعيد، صديق أم عدو ففضل الله منقسم على العباد وتوفيقه شامل لكل حاضر وباد فانك تجد في هذا مالا تجده في ذاك وهذا الذي أشرت اليه هو دأب العلماء المتبحرين وشأن ذوى الانظار من المجتهدين اذ بالنظر في كل قول يتضح المراد ويتظافر الامداد هذا وان أمكنك أن تعرف علوم اليهود والنصارى وما حكم الله في الامم السالفة فطلبك لذلك زيادة في الهمة وفضل من الله عليك ففي خزائن علم الله من المعارف ما لا يجد بحصر ونحن لانعلم الى الآن ان أحدا من المسلمين حظر النظر في التوراة والانجيل ولا في علوم أهلها اذهما من علم الله فما ظنكم بكتب المسلمين؟

﴿ بحث آخر ﴾ قد من الله على هذه الامة بكتابه المجيد الذى لا ينقطع ثماره ولا ينضب معينه ولا يبرح الاخذ عنه لكل ذى فهم فهو الكوثر وقلوب الأعلام من الامة المحمدية قدحانه فكل منهم يقبض بقدر فهمه وما أعطاه الله تعالى فيبث ما فهم فيأخذه آخر زيادة الى مفهومه وهذا سبب كثرة العلم وهو أمر قطعى أغنى أن كل عالم يعطيه الله من فهم مراده ما خصه ثم يستمد ما أعطاه الله غيره من الفهم فيزداد عليه فرما رجع عما كان قد فهمه الى غير ما فهمه ويتبين له رجحان رأى غيره فلا تؤخذ العلوم المتعلقة بالكتاب والسنة الا من السنة العلماء الحفظة وهذا المنقول بين أيدي المسلمين من الاسفار التى عليها الاعتماد هى كلام أولئك الحفظة الذين هم فى الامة كأنبياى اسرائيل وكل الامة من عهد الصحابة الى الآن انما طلبوا العلم من أفواه الرجال ورحلوا له الى الاقطار طلبا لمثنه سماعا ولشرحه استماعا ، وكم سافر عالم قد سمع الحديث لاستفادة معنى ذلك الحديث واستكشاف مشكله والنظر فيما يتعلق به من الاحكام فلا بد أن يسمع ما يريد فيكتبه ويعتمده ويعتده علما من ثمرات الكتاب والسنة فكل منقول فى كتب المسلمين مما هذا سبيله انما هو استمداد

من الكتاب والسنة وتبيين لمعانيهما وقد علمت أيضا أنه لا يمكن استحضار جميع المشروعات من العبادات والمعاملات والعادات وكل ما يتعلق بالملكف عليه من كتاب من كتب الحديث الحافلة فهذا جامع الاصول من أجمع الكتب بل لا يوجد له نظير في الاشتغال على معظم الحديث الدائر على السنة الامة ومع ذلك فانت تجده غير شامل لجميع الاحكام فانظر مثلا الى كتاب البيع في الجامع المذكور فقد اشتمل على ما روى في الامهات في البيع مع ان معظم مسائل البيع تذكر وتجدها بمجموعة في الكتب الفروعية بحيث لا يشذ منها شيء وقد استمد الفروع على جميع مدلولات تلك الأحاديث التي في الجامع وضمنها كتابه وزاد سائر المسائل التي دليلها من الكتاب أو من السنة من غير الجامع أو من القياس فكان أجمع لمسائله وأوفى بحصرها في اللفظ الوجيز وترى من يأمر بترك الفروع لا بد أن يرجع إليها في المحتاج إليه بل يجحد المنفر عن كتب الفروع نفسه معتمدا عليها في تصرفاته واسان حال الكتاب إليه *

أعلمه الرماية كل حين * فلما اشتد ساعده رمانى

بل اذا احتاج عالم من علماء الحديث الى معرفة حكم - من الاحكام الشرعية الفرعية - حادث فانه لا يرجع في البحث الا الى مظانه من كتب الفروع ضرورة حيث يجحد تلك المسألة مدونة بعينها ولا يمكنه الرجوع في طلبها الى كتب الحديث وما ذلك الا نظير اللغة العربية فانه اذا أراد البحث عن لفظ فانما يرجع الى كتب اللغة كالصاحح مثلا والقاموس لا الى لغة العرب وأشعارها التي هي أصل اللغة اذ لا يفيد ذلك في اللفظ المراد في أسرع وقت فكذلك كتب الفقه هي بهذه المثابة فكما دون أهل اللغة الالفاظ حرفا حرفا حتى يبحث عن كل لفظ في موضعه كذلك دون أهل الفقه مسائله بابا بابا ثم كذلك سائر أبواب الفقه لا تجحد في جميع كتب الحديث من ذلك الباب الا نبذا يسيرة لا تغنى عن

كتب الفروع اذا الاحكام مأخوذة من لفظ الحديث ومن الكتاب العزيز أو من
الاجماع أو من السنة من غير ما ذكر من ذلك الباب من كتب الحديث منطوقها
ومفهومها فليس كل شيء منصوصا في السنة حتى يستغنى عن كتب الفقه
وكذلك الكتاب العزيز وهذا أمر معلوم لكل عالم ولو كان يستغنى عن هذه
الكتب المؤلفة عالم لجوزنا أن يستغنى بحفظ كتاب الله العزيز عن التكلم مع
الخلق في شيء من الاحكام أعنى أنه اذا قيل ان الانسان يغنيه الكتاب
والسنة من علوم الناس قلنا فيلزم على هذا انه اذا حفظ الكتاب العزيز وكتبا
من كتب الحديث مثلا أو كتبنا أن لا يحتاج الى أن يسمع كلام أحد من
الناس في شيء من شأنهما في كل مادة بل يكتفى بما حفظ .

فان قيل ان هذا لا يمكن ولا بد ان يسمع من الناس من العلم بهما ما هو عند
الناس مما يتعلق بفهم معناهما وتوضيح مرادهما وتبيين مجملهما وتفسير أحكامهما
بما جرت به عادة العلماء قلنا هذا المسموع الذي لا بد منه هو المرقوم في الكتب
الاسلامية التي هي تفاسير الكتاب والسنة وشروحهما والتأليف كلها ليست
غير الكلام الدائر بين العلماء خطبا ومحاوره فينبغي لمن منع النظر في كتب
الخلق أن يمنع التكلم معهم في شيء من بيان معنى استنباط حكم أو غير ذلك
فلا يصغى الى محاوره فقهية ولا غيرها فان كان منع المتكلم معلوم البطلان
فكذلك النظر في كتب المصنفين معلوم البطلان ولا فرق بين المحاوره بالقلم
أو باللسان وقد امتن الله تعالى بالتعليم بالقلم وكان ذلك في براعة استهلال
الوحي اشارة الى ما منح الله الخلق من حفظ العلوم فكان القلم هو الحافظ
الرصين والمبلغ الأمين يقص الاثر بعد العين و يبلغ الغائب عن الشاهد
فيخاطبك من بينك وبينه الدهر الطويل وربما عرفت خط عالم بينك وبينه
مئات من السنين حتى يمكنك الشهادة ان هذا خط فلان وقد عرف كل مطلع

أن كل فرقة من المسلمين قد أخذ عليها مأخذ كما بينه الدامغانى فى رسالته وكذلك الذهبى قد ألف كتابا يسمى بكشف زغل أهل العلم ذكر فيه غلو كل طائفة من أهل الفنون على العموم وذلك لا يخلو عنه البشر ومع ذلك فلم يقل أحد بترك النظر فى علومهم ولا بهجر مصنفاتهم بل اعتمد عليها الكل واستمد منها الجل وهذا القائل بوجوب اجتناب كتب الفروع قد غلا فى أمره وكان يكفيه عن ذلك أن يأخذ لنفسه من الحديث من غير تكبير على أهل الاسلام فلو كان مجرد وقوع الخطأ فى شيء موجبا لتركه لتعطلت العلوم وقد قيل :

خذ من علمى ولا تنظر الى عملى * ينفعك علمى ولا يضررك تقصيرى

وان الفاكة لا تترك لفساد بعضها ومرارة قشرها والورد لا يهجر لشوكة هذا تمثيل والا فلا فساد هنا اذ الغرض أن كل ما فى الكتب الفرعية مقبول صواب أعنى ما كان من أنظار المجتهدين على القول بالاصابة لمراد الله أو معفو مأجور عليه هذا وان الهمم العالية تطمح الى كل قول وتنفيى فى ظلال كل متكلم والظمان يستنقع من كل مورد وليس الحجر عن ذلك الا ضيق فى العطن وعور فى الفطن وتباعد عن القصد وخدش فى وجه الصواب أو شلل فى كف الآخذ وقيد فى رجل الطلب وخطل فى جسم التحصيل وقذى فى عين الاستبصار وطرش فى مسمع الانصاف وخور فى عقل الاجتهاد وظلمة فى نور البصيرة فياله من نطق خير منه السكوت وعلم أجهل منه الجهل وفهم أكمل منه العى قد استفدناه من مقال القائل *

عد عقل الفضل فى الفضائل * ورفع فى أعظم المنازل

فقد دعا الهمة للتكاسل * وأهمل الحق برعى الباطل

واستفرغ السمع لقول عاطل

ولقد نجح أهل هذه المقالة بما يعتقدونه الجهال من اختصاصهم بعلم الحديث

وما شعروا أن غيرهم أعرف به وأعمل ، وأدرب فيه وأكمل ، وأحسن نظرا في دلائله وأجل ، وأقصى بالفهم الى مقاصده وأفضل ، وأحق باستخراج كنوزه وأحفل ، وأحمى له عن انتحال المبطلين وأحمل .

هم منك أدرى بالذى تدريه . هم منك أروى للذى ترويه

ولكن الصعلوك اذا ظفر بشيء من نفائس الدنيا ظن انه لا يوجد الا بيده واعتقد خلو الارض عن وجود مثله فكل ما في كتب الحديث قد قتله المفرعون خبرا وقلوبه بطنا وظهرا وهؤلاء المدعون اتباع السنة يحسبون انهم قد انفردوا بالنظر في كتب الحديث لا يحسبون أن لغيرهم على مناهلها ورودا ولا في مسارحها شهودا فما أبعد ما طوحت بهم الطوائح وما أعجب ما بلغ بهم الإعجاب ؟ وأعجب من ذلك أن كثيرا من عوام الطلبة قد اعتقدوا المبينة بين كتب الحديث وكتب الفروع وان من عمل بما في أحدهما فقد خالف الآخر وهذا أحد مفاسد هذه المقالة .

ان الكتاب والسنة هما الكوثران المعين وان مؤلفات الحفظة لهما هي قدحان الشاربين وهذا مثل في الصورة حسن وهو حقيقة المثل من حيث ان الكوثر في بعض التفاسير هو العلم وقد ظهرت بركة العلم المستنبط من الكتاب والسنة في البسيطة على اختلاف الامة وتباينها واجتماعها وافتراقها كل منهم قد بنى أمره عليهما واستند في كل فعل اليهما وأخذ منهما مطلوبه غير منازع ولا مدافع ولا يدعى الاختصاص لمعرفة مراد الله دون غيره الا من لم يردعه زمام التقوى عن مدحض التزكية للنفس ودعوى علم علام الغيوب لما أضمرته القلوب وان المكلف في أمر دينه بمثابة المكلف في أمر دنياه وذلك أنه محتاج كل يوم الى ما به القوام من كل مطلوب من طعام وشراب وما لا بد له منه في معاشه فهي مطالب كثيرة يحتاج فيها الى السعي الى كل مطلوب على انفراده

فاذا كان قد جمع له جميع المحتاج اليه في خزانة فاعطاه صاحبها المفتاح وقال له هذه الخزانة فيها من كل مطلوب مما يعيش به الانسان أكمل عيش ويتنعم أجل نعمة نخذ المفتاح وخذ ما احتجت اليه من هذه الخزانة واسترح من الطلب والنصب في تحصيله فوجدت تلك الخزانة شاملة لكل مطلوب ، كافلة بكل مرغوب فانه حينئذ يستريح من التعب ويحمد ذلك المعطى ما خوله من النعمة التي لا يساويها شيء فهكذا سبيل من جمع لك خزانة من علم الله ورسوله تشتمل على جميع ما تحتاج اليه في صباحك ومساءك ومسرحك ومأواك وطعامك وشرابك ولباسك وكل تصرفاتك من عباداتك وعاداتك حتى لا تحتاج لطلب شيء من خارج بل قد اشتملت على ما تحتاج اليه في اقامة دينك من كل باب تحقيق بك أن تطيل الثناء على الذي منحك وقرب لك البعيد وسهل لك العسير وليس ذلك من كلامه ولكنه كلام الله ورسوله وهكذا كل كتاب في الفروع من كل المذاهب ليس العمل به الا العمل بكتاب الله وسنة رسوله لا يخرج عن ذلك الا ما خالف الضروري من الدين . هكذا ينبغي أن يكون الاعتقاد في المسلمين ، ومسائل الفروع كلها جليلها ودقيقها مقبولة من أهلها على اختلافها ومن ثمة حكم أهل الأصول بان المقلد كالمتجهد بمعنى انه يأخذ بأى قول من أقوال الأئمة فى أى شيء وهذا يقتضى اصابة المجتهدين على الوجهين فى التصويب

لهفى لمصغ الى مشبطه * عن نهج سبل الرشاد ما فعلا

أحل قيد القصور أم هو فى ال * أسر فلم ينتقل أم اتقلا

أم اطمأنت به المنازل فى * مفازة الانقطاع أم وصلا

فكن يبرد العلوم مشتملا * وخذ رخيص الذى علا وغلا

واسمع من الله والرسول فما * فى كتب الفقه غير ما نزلا

وان صاحب هذا القول كمسافر ضعيف القوى قد منع نفسه من الغذاء

وحظر على نفسه التروى بالماء طامعا أن يعيش بغير زاد ويطير بغير جناح
أو كراكب في البحر لا يتمسك بسبب قد طوى الشراع وخرق السفينة وألقى
المرساة وطرح نفسه في مهاب الرياح ممتطيا ظهور الأمواج وليس هذا بتحقير
لعلم السنة ولا بتنفير عن السماع لكتب الحديث معاذ الله بل سلوك الى دخول
اليوت من أبوابها، وتسليم لتراجمة السنة وأربابها، ووطء على آثار أقدام الحفظة
من أعلامها لتكون مرتقيا الى المعارف بسلم الوصول، مهتصرا أغصان
العوارف بأيدي النظر، مقتبسا للهداية من شجرة الطور جامعا لمتبدد مسائل
الدين من أسلاك الانتظام، واضعا لشوارد المعاني على طرف الثمام

نعم ولا يخفى انه يجب انه يكون الكتاب والسنة ترجع اليهما المذاهب كما
قاله السيد الحسن الجلال والمقبل من المتأخرين وقد أطلا القول في ذلك
وحسبا انفرادهما عن هذا القول ومخالفة الجمهور لمقاصدهما

والذى أرى أن هذا هو اجماع المسلمين وانما ذلك فرض المجتهدين من الأمة
وأما أهل التقليد فسواء في حقهم كل قول وقد علم أن أهل الاجتهاد والنظر
يختارون لأنفسهم ويرجحون ويستدلون بالكتاب والسنة وهو موجود في
أهل كل المذاهب وهو المقرر في أصول الفقه لكل من ألف فيه فماذا التبجح
بشيء عمل المسلمين عليه؟ وقد تكلمنا في التقليد بما عرفت وطلبا ممن لم يبلغ درجتهم
أن يأخذ ذلك عنهما تقليدا فليس عن التقليد مخرج وهو ضرورى في جميع
الأعصار والأصل فيه أن يقبل العامى قول العالم فذلك اجماع من المسلمين
وأصله وجوب قبول خبر المخبر العدل في الشريعة ولما كان المدون في كتب
المذاهب قطعى النسبة الى أهلها كان ذلك المنسوب اليه في حكم الحى الموجود
الا أن يخبره أن الحكم في المسألة كذا فلا حظر في تقليد الميت كالحى اذ العبرة
بصحة صدور القول منه اما مشافهة أو تواترا وما أحسن من أخذ عن الكتاب

والسنة بقدر مبلغه من العلم ولم يحظر على غيره كل قول من أقوال الأئمة اذ كل منها حكمه حكم هذا الذي أخذه المذكور عن الكتاب والسنة فان أمر غيره به وحظر عليه غيره فقد قلده هذا المأمور ولا فرق بين تقليده أو غيره فكل له دليل ۞

﴿مثال ذلك﴾ أن يروى وجوب التسمية في القراءة ويقوى عنده الدليل به ويمنع غيره من تقليد أبي حنيفة في حذفها فهذا حيف في الحكم فان أبا حنيفة متمسك بدليل من السنة كاستمساكك فقلده كقلدك سواء لا يفضل لمقلد على مقلد انما التفاضل في الاجتهاد ۞

وهكذا كل مسألة مسألة ، هذا وأنا أعجب بمن يعمل بالسنة ويلزم الناس العمل بها ويتوهم أنه سلك مسلكا غير مسالك الفقهاء والفرض أن أئمة المسلمين الذين انتسب اليهم أهل المذاهب انما صنعوا هذا الصنع بعينه فقد كان الشافعي من أحرص الناس على العمل بالسنة فكان يأخذ لنفسه بما رآه ويدونه ولا يزال يكرر فيه النظر فرما رجح له غيره فيثبت له قولان كل ذلك انما هو لتجرده للاخذ من الكتاب والسنة فبعد انقراضه دون كلامه واتخذه من بعده مذهبا أعنى من كان يقلده في حياته ويأخذ بقوله أخذ بعد وفاته بقوله أيضا فاجتمع على هذا الرأي جماعة وهكذا في كل امام متبوع انما هو أخذ من الكتاب والسنة كصنع هذا الذي زعم انه انفرد بالاخذ وأما أمره بترك كتب الشافعي مثلا فان كان يدعو العوام الى النظر فلا يتوجه معه خطاب وان كان يدعوهم الى تقليده فيما اختار بما أخذ من الكتاب والسنة عاد آخر الامر أوله وعاد المنهى عن التقليد مأمورا به والله أعلم ۞

واعلم أن كل من ألف في علم الشريعة فهو يدعى انه أخذ من الكتاب والسنة وخدمهما وأخذ أحكامهما وهذه الدعوى منه ليس الحكم فيها الا لله

تعالى الذى يعلم السر وأخفى ، وأما أن يحكم عليه بشر مثله لا علم له بشئ من باطن أمره بل ومن ظاهره فينسب اليه أنه لم ينهج على الكتاب والسنة فقد ادعى هذا أن الحكم فيما بين ذلك الرجل وبين الله - تعالى عن ذلك - والله يرد عليه بقوله (ولا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى) ومعاملة الله إنما هي بالسرائر لا بالظواهر وربما يعلم الله من شخص من حسن النية والقصد ما يقبل الله به كل عمله وان كان نظره أقصر من غيره وخطؤه فى الظاهر أكثر .

فتنبه لذلك فربما غمطت من هو خير منك (لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم) إنما الكامل من أعاد انتقاده على نفسه ، وأسند الغفلة الى عقله وحسه ، فلا يذرى أهو فى إنسانيته وكأله من حيث مراد خالقه خير أم ذلك الغير ؟ ثم كل متكلم من أهل شريعة الاسلام فى كل مقام إنما يبنى كلامه على الاخذ من الكتاب والسنة .

ها نحن فى هذا المقام وهذا القيل والقال ندعى انا أخذناه من الكتاب والسنة والحكم فى ذلك هو الى من اليه الحكم كما مر لامن يتحكم فما ظنك بمن تكلم فى الشرعيات من العبادات والمعاملات .

فان قلت ان بعض المصنفين يظهر له الدليل فى المسئلة ويرجحه لنفسه ويمشى فى مؤلفه على خلافه وتقرير قول غيره

﴿ قلت هذا ﴾ أمر غير خطير وخطب غير عسير قد عرفت انه قد انقاد للدليل بحسب مآظهره وحرر فى كتابه مذهب غيره مما الخلاف فيه شائع شهير وهو ظنى لا يتوجه على مخالفته القطع ببطلانه بل الامر مبنى على صحة ذا وذاك وعد ذلك كله شريعة كما تراه فى أهل المذاهب الاسلامية فأى حرج فى حكاية قول هذا حاله ثم ان المرجح لما ظهر له دليله لا يقطع ان ذلك المحرر للغير لا دليل عليه فقد يعتقد قول هذا مساويا لقوله من حيث اعتقاده اصابة كل

مجتهد لمراد الله وهي مسألة أصولية قد شاع الخلاف فيها ورجحها كثير من المحققين ومع تحقق هذا المعنى ينقطع الاعتراض من أصله وهو الحق الذي يقتضيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم « اختلاف أمتي رحمة » وقد احتج به مالك لما أراد المنتصور حمل الناس على الموطأ ورواه أعلام الساف من أهل الحديث مرسلًا كما ذكره السيوطي قال ولعلمهم اطلعوا على اسناده ولم يبلغنا فلم يحكم السيوطي بانقطاعه لتظافر النقل في روايته عن ذكرهم أئمة الحديث الباحثون عنه سنداً وممتناً فكيف يوردونه في مقام الاحتجاج؟ كما صنع مالك ولا سند له عندهم

﴿ قلت والى هذا ﴾ لحظ من قال إن المرسل أقوى من المسند اذا أرسله من عاداته الاسناد وكأنه قد ثبت عنده وهو موافق للعقل أعني أن الاختلاف رحمة والواقع مما يحده الانسان من اتساع الاحكام حتى لا يكاد يخرج العامي ولهذا ان من وافق في صلاته قول قائل ترك وشأه ولو كان الحكم واحداً لضاقت به الخناق ولقد كنت أجد حرجاً في النفس حين أرى كثيراً من العوام يسجدون من ركوع ويتركون القيام وأقول هذا يجب فيه التعليم للجاهل وربما يقبله ويكون لم يبلغه وجوبه وفعلت شيئاً من ذلك حتى تأملت قول أبي حنيفة انه لا يجب الاعتدال من الركوع فانزاح عنى شيء من الحرج كثير وذلك انه قد وسعه ماوسع طائفة من المسلمين انتهى

﴿ و بعد ﴾ فقد عرفت ما ذكر من الخطر في المنع من كتب الفروع والتفسير عنها وانه خلاف الاجماع الى غير ذلك فهاضك بمن منع القراءة في كتب الحديث فلقد جاء بالعجب العجيب ووقع في خرق الاجماع بما سببته ان شاء الله تعالى وفي أعظم مما وقع فيه الاول وظن ان ما في كتب الحديث مطابق لمذهب المخالف له ولم يدر أن دليله في ببيان عقيدته في التشيع مأخوذ

من تلك الكتب على نحو مأخذ المخالف ، ومحل المعركة فيما بيننا وبينهم عند تلك الاحاديث هذا ولم يسمع من أحد ممن يعتد به التصريح في هذا المعنى وهو ترك كتب الحديث بلفظ محرر يمكن التكلم عليه لكننا سمعنا من أفواه كثير من العوام وطلبة العلم نسبة المشتغلين بعلم الحديث الى الخروج عن الصواب ومخالفة أهل البيت الذين هم قرناء السنة والكتاب وهذا القول من السقوط بالمحل الذى لا ينبغي الخوض مع قائله لكننا نحسن الظن به كما أحسنه بالغير فنقول هذا رجل قد تمسك بأهل البيت ورأى أن الاقتداء بهم والأخذ من عليهم هو المقصود للشارع لما ورد من الأدلة القاطعة بكونهم مع القرآن ومواليتهم لا تكون إلا بمعاداة عدوهم وهؤلاء أهل الحديث يثبتون روايات أعداء آل محمد ويعدونهم من أفاضل الصحابة فلا جامع بين من اتبع أهل البيت وبينهم ، فنقول ما أحسن الاقتداء بأهل البيت انهم لم يخرجوك من الهدى ولن يولجوك فى الردى من استمسك بهم فقد استمسك بالعروة الوثقى فهلا استمسك هذا القائل بهديهم فى الأخذ من هذه الكتب والعناية بها ودرسها وتدريسها ؟ وقد كان الواجب عليه أن ينظر كيف هديهم فى شأنها وكيف صنعهم فى معاملتها ثم يحذو حذوهم وينحونحوهم وقد علمت ان من أئمة الحديث وحفاظه الذين هم عمدة المسلمين بالاجماع ممن هو بالغ فى التشيع الغاية وذلك مذكور فى كتب المحدثين مشهور فقد ذكروا بعض مشايخ البخارى وغيره من أئمة الحديث بانه شيعى غال ومع ذلك فهو ثقة مأمون وكم وكفى كتب الحديث من رجال الشيعة المشهورين بذلك ومع ذلك فهم مشتركون هم ومخالفوهم فى سماع الحديث واسناده واختلافهم واقع فى الأدلة المأخوذة كلها منه ومناسبة كتب المحدثين الصحاح المشهورة بين المسلمين الا نسبة كتاب الله العزيز ، فيه كل مأخذ لكل من الامة لا يختص به أحد دون أحد وكذلك السنة فان كل أحد متمسك بأهدابها قد وسعت الخلق

﴿واعلم﴾ علما حزما وحكما حتما أن سنة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم محفوظة كما حفظ الذكر اذ هي من الذكر وقد حفظها الله في صدور الحفاظ كما حفظ القرآن وما من رجل من رواتها الا وهو معروف بنعته واسمه وجميع أحواله فليس في الاسلام خلل في وضع الشريعة أعنى أنه لا يتصور أن يدخل في أحكام الله من العبادات أو الاعتقادات ما ليس من الشريعة بل كل ذلك منها وذلك كالكتاب العزيز وكل أحد يأخذ في تأويل دليل مخالفه فاذا كانت السنة محفوظة فقد وضع حفاظها هذه الكتب التي عرفها أهل هذا الفن وأقروا لمن وضعها انه قد اختار أصح ما يؤخذ وتتابع على ذلك الحفاظ حتى وقع اجماع المسلمين على انها كتب السنة المنسوبة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعنى انها من أصح الكتب والاجماع في ذلك من سائر الفرق قطعى وانما المجهول عند المخاطب موافقة أهل البيت أيضا على ذلك فيصح اجماع الامة وسنوضحه بشيء مما هو معلوم بدون استقصاء فنقول ان أئمة اليمين من أهل البيت قد تلقوا هذه الكتب الاسلامية بالقبول وأخذوا منها أدلتهم في الاصول والفروع وأسمعوها واستجازوها وأجازوها الا انها لم تظهر في اليمين فيما علمت الا من أيام الامام عبدالله بن حمزة أو قبله لأن الامام الهادى قريب العصر من البخارى غفروا الى اليمين بينه وبين وفاة البخارى نحو ثلاثين سنة أو تزيد أو تنقص ويبعد في مثل هذا الوقت أن يكون قد اشتهر كتابه في الاقطار حتى بلغ اليمين وانما شهرته من بعد انتهى

هذا وقد ذكر السيد محمد بن ابراهيم أن الامام أحمد بن سليمان قد نقل عن كتب الصحاح في كتابه أصول الاحكام ، ثم ان الأئمة أخذوا تلك الكتب وسمعوها عن المشايخ فقد ذكر الامام عبدالله بن حمزة - في كتابه الشافى - طرقه في رواية كتب الحديث وأسندها الى مؤلفيها ثم من بعده من

الأئمة كذلك حتى اشتهرت وانتشرت وقرئت في صنعاء في أيام الامام صلاح الدين ووالده كما ذكره السيد محمد بن ابراهيم الوزير ، وأما الامام يحيى بن حمزة والامام المهدي فقد علم اعتمادهما على ما في تلك الكتب من الأحاديث كما تبينه التخريجات ، وأما الامام عز الدين بن الحسن عليه السلام فقد رحل في طلب الحديث الى العامري وأسمع عليه واستجازه وماوضعه له في ذلك منقول معروف والامام شرف الدين عليه السلام قد انتهى اليه علم الحديث فكان قد أخذ هذه الكتب عن مشايخه ورواها لمن أخذ عنه وأجاز واستجاز حتى اتصلت سلسلة اسناده بالامام القاسم بن محمد فههو ذا يروى هذه الكتب عن شيخه السيد أمير الدين عن السيد أحمد الوزير عن الامام شرف الدين وهذا في رواية الكتب بسلسلة الاسناد المتصلة بالمؤلف فما هذا التكير على من سلك مسلك هؤلاء الأئمة ؟ ثم ان أولاد الامام القاسم تلقوا عن والدهم وعن مشايخه فسمعوا هذه الكتب فحمد بن القاسم وهو المؤيد بالله قد كان رحالة في علم الحديث قد سمع على أبيه جميع مسموعاته وزاد بالسماع على غيره ثم صاحبهما قطب رحا التشيع وواسطة عقد علماء الزيدية أحمد بن سعد الدين المسوري قد كان اماما في الحديث قد سمع تلك الكتب على الامامين وعلى مشايخهما وكان من الحفاظ

نعم والامام المتوكل على الله اسمعيل بن القاسم هو فقيه الشيعة ومفتيها قد أخذ علم الحديث عن علماء الشافعية في تعز في أيام خلافة أخيه المؤيد وجود سماعها وأخذ الأجازات ، ثم ولده الامام المؤيد بالله محمد بن المتوكل صاحب الورع المعروف قد سمع تيسير الديبع على الشيخ عبدالعزيز المفتي وقد وصل الى حضرته فسمعه عليه في محفل من الفضلاء الاعلام واستجاز وأجاز ، وكذلك أخوه يوسف بن المتوكل كان قد سمع تيسير الديبع مع أخيه المؤيد وأجاز

الشيخ المذكور لها فكان الأفاضل في صنعاء يأخذون عنه وهذا في سنة عشرين وما بعدها الى سنة أربعين ومائة وألف فكان ممن يقصده للسمع الى بيته ابراهيم بن القاسم بن المؤيد وهو ممن كان قد سمع كتب الحديث وله أسانيد في كل كتاب منها فسمع على يوسف بن المتوكل التيسير ثم محمد بن اسحق بن المهدي ثم احمد بن اسحق بن ابراهيم بن المهدي الى غير هؤلاء من سائر الأعلام وأخذوا الاجازة عنه وما سمعنا بالنكير في تلك الايام ولا قبل هؤلاء من النواصب كما سمعناه اليوم من هؤلاء ولقد كان السيد العلامة الفقيه الاصولي الحديثي الحسين بن احمد زبارة أوجد الشيعة وأشدهم حراسة لاهل البيت قد كان ممن حضر تلك القراءة وأخذ الاجازة في التيسير وكتب على نسخته حاشية السيد الطاهر بن الحسين الاهدل على التيسير وكان يحدث في جامع صنعاء في شهر رمضان في مؤخر الجامع بين صلاتي المغرب والعشاء وحضرت أنا على سماعه وجماعة ولم يعلم انه قال قائل ان هذا خلاف مذهب الشيعة وهذا في سنة تسع وعشرين ومائة وألف أو ثمانى . ثم رأينا السيد العلامة عبد الله بن علي الوزير وهو يحدث في تيسير الديبع في الجامع النهار وسمعه منه ابراهيم بن الحسن ابن الحسين بن المؤيد وكان ابراهيم بن الحسن قد سمع نصف التيسير الاول على يوسف بن المتوكل ونصفه الآخر على السيد عبد الله الوزير فما وسع هؤلاء الأئمة من عهد الامام احمد بن سليمان وسائر فقهاء مذهبهم الى الآن فليسعنا في كل ما اشتبه علينا من الوجوه التي سنبينها ان شاء الله تعالى ولقد كان القاضي العلامة احمد بن صالح بن أبي الرجال على تشييعه من أشد الناس طلبا لكتب الحديث هذه وأخذ الاجازة فيها من عدة من العلماء وحضر سماع الامام المتوكل على الله على محمد بن عبد العزيز المقتي التعزى الشافعي وجود القاضي قراءة الحديث وأخذ عن عبد الرحمن الحيمى ومع ذلك فلم تنحل عقدة

تشيعه كغيره فما هذا الواقع الآن الا بسبب عدم الاطلاع على تلك الكتب
ومأخذ الشيعة منها أما علمت أيها الشيعي أنك عند هجر كتب الحديث والنفور
عن قراءتها وعمن قرأها قد نصرت خصمك ورفعت له راية وقد اشتد فرحه
بذلك وأظهر أنه لم يسلك على السنة ويأخذ بالحديث غيره وان الشيعة ليس
لهم متمسك بالحديث وهذا عين العجز والقصور والتنويه بمذهب المخالف
فان كل انسان من المسلمين يعلم أن الشريعة هي في كلام الرسول صلى الله عليه
وآله وسلم فقد وقع الوهم مع كثير من العوام ان الشيعة لا متمسك لهم بالحديث
وهذا من أعظم مفسد هذه المقالة أما علمت ان الشيعة لهم بهذه العناية
الكبرى في الاخذ منها وان كل مسألة من مسائلهم واعتقاداتهم عليها دليل في
كتب الحديث مبين فاني لك اقامة الحجة على مقاصدك وقد حجرت على نفسك ؟
فان قلت ان هؤلاء المؤلفين في الحديث يترضون على من هو عدو الله
ولرسوله في معتقد الشيعة كمعاوية واضرا به قلت هذا من أعجب الاعذار عن
نهج سبيل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فهو أمر ليس من كلام الرسول ولا ادعى
قائله انه من حملة الحديث فاذا عليك أن تأخذ بالحديث وتترك غيره ؟ ثم يسعك
ما وسع الأئمة من أهل البيت الذين رووا هذه الكتب وسائر شيعتهم فلم تزل
بين أيديهم يقرؤونها ويقرونها وهي كذلك فما كان ذلك سببا للامتناع منها
ولقد رأيت بعض علماء الشيعة وكان يكتب الكتب بالأجرة يستفتي العلماء
بجامع صنعاء عن حكم تلك الترضية التي لا يراها الشيعي هل يحذفها الناسخ
المؤجر على نساخة الكتاب أم يبدلها أم يزيد فيها أم ينقص ؟ هذا حاصل
سؤالي فأجاب عليه جماعة من الاعلام انه لا يغير شيئا عن رسمه فالتأجير قد
وقع على تحرير ما في الكتاب جملة ويكون في تحريره الترضية على معاوية
ونحوه كمن يحكي الاقوال الباطلة وليس على الحاكي حرج فقد حكى الله الاقوال

الكفرية في كتابه وصارت مدرسا للخلق كقولهم عزير ابن الله ، المسيح بن الله ان الله ثالث ثلاثة هذا كان جواب أحدهم وتطابقت الآراء على ذلك ، وقال بعضهم بل لا يكتب ما هو محظور عنده ومع ذلك فلم يقل أحد بان تلك الكتب تهجر لذلك وكأنى بك تحسب ان كل من قرأ في تلك الكتب جرى على لسانه ما هو مكتوب وهذا غير واقع بل قد رأيت من علماء تعز من لا يجرى لسانه بالترضية وهو يميل كتب الحديث لكرهه جماعة من الزيدية في حضرته فكان يتعمد ذلك اما تقية واما قطعاً للشقاق ومحبة للسلامة من الجدال فهذا أحسن من ذلك الفاعل ، فتجنب كل ما يوقع في الخلاف حسن وقد علمت أن اعتقاد الاشاعرة أن معاوية ونحوه قد أخطأ ولكن لهم حق الصحبة ، وقد علم من عقائدهم أيضا أن مرتكب الكبيرة لا يقطع عليه بالهلاك وهذا خلاف بين أهل الأصول موضعه معروف فدعهم واعتقادهم وامش على اعتقادك وخذ أدلة مذهبك من تلك الكتب كما فعله غيرك

(فان قلت) ان كتب الحديث من رواية أهل البيت موجودة فما حاجتنا الى غيرها ؟ قلت نعم الحديث مشترك بين جميع الامة وقد روى أئمة أهل البيت منه الكثير الا أن المروى في كتبهم بالاسناد معروف وهو مجموع زيد بن علي وأمالى أحمد بن عيسى ومارواه المؤيد بالله في التجريد والأسانيد الحيوية ، وقد ألفوا أعنى أهل البيت وشيعتهم عدة من كتب الحديث المرسله اعتمدوا في النقل على هذه الكتب التي بين أيدي الامة كما هو معروف لمن بحث ، ثم ان هذه الكتب المسندة لهم قد رواها أثمتهم وأسندوها ومع ذلك فلم يتركوا رواية كتب الصحاح وغيرها من المسانيد بل رووها وحدثوا بها في مدارسهم وشحنوا بها مؤلفاتهم فما قالوا يكفيننا ما وجدناه من رواية أهل البيت كما قلت وهم القدوة ولهم حق الاسوة

فان قلت لا نعلم أن أهل البيت قرأوا هذه الكتب فهذه دعوى يجب عليها البرهان (قلت) أما اذا بلغ الحال في عدم معرفة أحوال هذه الطائفة من أهل البيت بالبين الى هذا فيتوجه معه قطع الخوض لان البيان واقامة الحجة انما يكون على شيء مغمور، وأما ما هو مشهور ومتواتر فسييل المحتج عليه الاشارة الى الواقع وهذه كتبهم بين أيدينا لا نجد أحدا من أعلام الأئمة وشيعتهم ممن تمسك بالعلم الا وهو يكتب خطه في تلك الكتب سماعا واجازة وتحشية وضبطا وعناية ولو احتاج قائل ذلك الى دليل لافتقر الى مجلد كبير ينقل فيه الفاظهم بأعيانها أو يحصر نسخهم التي عليها خطوطهم فهي موجودة وهذا أمر لا يحتاج اليه من له أيسر اطلاع

(فان قلت) ان هؤلاء الآخذين من كتب الحديث الآن يحتجون بها على ما يخالف مذهب الشيعة ويزعمون أنهم أهل السنة

(قلت) قد نهيتك أن أهل كل معتقد مأخذهم من تلك الكتب فلو صنعت صنعهم لوجدت لمقاصدك ومذهبك مأخذا من تلك الكتب هو مثل مأخذهم لا يجدون الى رده سبيلا كما قد ذكرت لك انها كالكتاب العزيز بين أيدي الامة يؤخذ منه كل مقصود وهذا أمر لا يفتقر الى برهان فهذا هو السبب في تمسك أهل البيت والشيعة بهذه الكتب ولو كانت على مذهب أحد بخصوصيته لم يشاركه فيها غيره لما أخذوها لكنهم وجدوها مشتملة على كل دليل، واليه يفتقر كل مذهب، وعنها يستمد كل معتقد، ومنها يغترف كل وارد، وكم في الحديث من متشابه كمتشابه القرآن كما جاء في أحاديث الصفات فكما يرد في القرآن الى المحكم فكذا هنا وقد علمت أن في القرآن حجج كل أحد من عدلي وأشعري الى غير ذلك من كل الفرق ومع ذلك يأخذ الكل منه والا فلو كان أخذ الخصم دليله من الحديث يوجب اطراحه لكان يجب ترك القرآن اذ كل مخالف في

الاعتقاد قد أخذ منه فانظر الى قوله تعالى (وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة) كيف يأخذ به من هو عندك مخالف للحق وأنت محتج بقوله تعالى (لا تدركه الابصار) فهلا تركت القرآن لما استدل به خصمك وهكذا سبيل الحديث تجد الكل به متمسكين وعنه آخذين فلا تترك حظك منه فربما يكون أوفر من حظ الغير وكما ذكرت من أن الآخذين فيها الآن يحتجون لمذهب خلاف الشيعة فكذلك قد اعتمد الشيعة من المحدثين عليها وأخذوا مقاصدهم على مذاهبهم من تلك الكتب وغلا بعضهم بالتشيع وهو يدرس تلك الكتب صباحا ومساءً، ويعتقد أن سلوكه على منهاجها، وإن السنة مذهبه، وهذا أمر شائع ذائع، ومن عرف تراجم الحفاظ من أئمة الحديث وعلم تشيع كثير منهم علم مأخذهم هذا، وقد أخذ الشيعة الامامية من تلك الكتب وأسبعوها على المشايخ وأخذوا منها على معتقدهم دلائلهم، فقد ألف ابن البطريق من علماءهم كتاب العمدة في فضائل أهل البيت والتزم أن لا ينقل فيها الا ما كان من الامهات أو من كتب المحدثين ثم روى تلك الكتب بالسماع على المشايخ ومع ذلك فانه نقل عنها في كتابه المذكور خمسمائة حديث مما رواه أهل الامهات هي عمدة الشيعة على عقائدهم، وكذلك غيره من أئمتهم الآخذين عن كتب الحديث فقد وقفت من ذلك على غير العمدة مما هو على نحوها والمراد من ذلك أن أهل كل مذهب مأخذهم منها وهي كالكتاب العزيز بين الامة اجماعاً (فان قلت) فان أهل هذه الكتب رتبوا درجات الصحابة في الفضائل على الترتيب الواقع من تقدم أبي بكر الى آخرهم واعتقدوا صحة خلافة أبي بكر ومن بعده وهذا أمر تأباه الشيعة (قلت) هذا الترتيب الذي فعلوه لم يسندوه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن كانوا يعتقدونه كذلك إنما هو ترتيب بحسب الواقع كما يفعله أهل التاريخ فان من ترجم للخلفاء فلا بد أن يذكرهم على الترتيب

الواقع في الخارج وقد صرح الحفاظ من أهل الحديث بذلك فقالوا : ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعهد بالامر بعده لاحد لكنه وقع الاختيار على أبي بكر ولم يدع النص الا البكرية فاذن هذا الترتيب انما هو الواقع وقد كان كذلك فماذا علينا فيه ؟ وان كان اعتقاد غيرك انه كذلك في نفس الامر فما سبيله الا سبيل من يحكى التاريخ

﴿فان قلت﴾ قد روى أهل هذه الكتب عن معاوية وعمر و المعيرة وهؤلاء غير مقبولين عند أهل البيت عليهم السلام ولا مرضيين

﴿قلت﴾ هذه مسألة أمرها يسير غير عسير لوجوه : أحدها أن مذهب بعض أهل البيت قبول روايتهم فيما يتعلق بالديانات مالم يكن لهم فيه غرض كما صنع الامير الحسين في الشفاء . الثاني أن المنقول عنهم هو الشاذ النادر الذي لم يشيد عليه بنیان الاحكام الشرعية ولا شيء من القواعد الاصولية ولا الكلامية بل قد حضرت مروياتهم في هذه الكتب وسبرت ووافقهم في الرواية لما رواه غيرهم ، فكان المعتمد على الغير في كل فرد يرد من أحاديثهم ، وشذ شيء يسير انفرد به بعضهم لا يترتب عليه حكم ولا يخل بالشرعية اهماله فدعه ولا تعمل به ولا تلتفت اليه وان شئت فاترك حديث هؤلاء كلهم فليس على أحد منهم اعتماد في الشريعة ولا حكم يحجب العمل به لم يرو الا من طريقه ويكون سبيل ما روه سبيل ما طرحته من قول المؤلف

﴿فان قلت﴾ ان هؤلاء المبائنين لأهل البيت من أهل الحديث لا اعتماد عليهم ولا يوثق بهم ولا ينبغي النظر في كتبهم

﴿قلت﴾ فهلا اقتديت بأهل البيت في الاخذ من كتبهم ودرسها وتدريسها وأخذها عن المشايخ وطلب الاجازة في روايتها لا ريب عندنا انها متلقاة بالقبول فمن حجر قراءة كتب الحديث وادعى أن ذلك من الخروج عما يجب من ولاء أهل البيت فقد اشتمل قوله على الخطأ

﴿فان قلت﴾ انهم يروون شيئاً في فضائل معاوية وعمره ومن لا يصح أن تكون له فضيلة وهو عند الشيعة من أعداء الله

﴿قلت﴾ قد عرفت سابقاً ان الشريعة المحمدية محفوظة كتاباً وسنة وقد اتفق الحفاظ من أهل الحديث على انه لم يثبت لمعاوية شيء من الفضائل هكذا قال ابن حجر والسيوطي وغيرهما مسندين له عن غيرهم من الحفاظ وقد قال مجادلين في كتابه سفر السعادة في آخره وقد ذكر الموضوعات بأن فضائل معاوية ليس فيها حديث انتهى بلفظه أو معناه ووافقوهم عليه فالحمد لله قد كفونا المؤنة

﴿فان قلت﴾ هذا صاحب التيسير نقل في كتابه في فضائل الصحابة عن عبد الرحمن بن أبي عميرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاوية اللهم اجعله هادياً مهدياً (قلت) نعم هذا حديث رواه الترمذي وقد تكلم عليه ابن عبد البر امام المحدثين ومرجع المسندين في كتابه الاستيعاب في تراجم الصحابة فقال في ترجمة عبد الرحمن بن أبي عميرة راوى هذا الحديث عبد الرحمن بن أبي عميرة لا يصح له صحة ، وقد روى عنه أربعة أحاديث لا تصح كلها ، وسرد تلك الاربعة وأحدها حديث معاوية هذا ومن ثمة اتفق الحفاظ على انه لم يصح في فضائله شيء والافلوصح حديث الترمذي هذا لحكموا به ، ومن العجب الذي ينبغي أن يتنبه له ان ابن الديبع قال في كتابه التيسير ما لفظه وعن عبد الرحمن بن أبي عميرة وكان صحابياً ثم روى الحديث أعني بذلك انه زاد وكان صحابياً ولم تجر عاداته بذكر ذلك في سائر الصحابة انما يقول عن فلان وهو اشارة الى خلاف ما قاله ابن عبد البر وهو العمدة في الصحابة ، وقد تبعه أعلام أئمة الحديث وسلبوا له وان اليه المرجع في الحديث متناً واسناداً سيما في الصحابة ومع ذلك فلو ثبت ذلك لكان قد خالف قول الحفاظ كما قد عرفت وهذا أمر لا يزال أهل الحديث يذكرونه في ترجمة معاوية أعني انه لم يثبت في فضائله

شيء فيقطع النظر عن هذا الحديث

﴿فان قلت﴾ فهذه الامهات قد زعمت انها أصح كتب الحديث فما بال هذا

الحديث لم يثبت ؟

﴿قلت﴾ انما الاجماع واقع على أن هذه الكتب من أصح كتب المسانيد

لا ان كل ما فيها لانتزاع فيه ولا كلام لأهل الحديث فكم قد تكلموا على حديث

فيها سيما في غير الصحيحين و بينوا وجه الضعف فيه وأعلوه بشيء مما هو في

علوم الحديث بل هم يعلمون علوم الحديث في جميع الاحاديث فلكل فرد فرد

منها حكم باعتبار ما هو عليه في نفس الأمر وهذا هو الحفظ الالهي ، فما كل

ما هو محرر في كتب الحديث هذه جميعها له حكم الصحة ، بل كل كتاب منها

قد أخذ على صاحبه شيء وأقلها مأخذا على مؤلفه الصحيحان وهذا أمر قد

ذكره أئمة الحديث أنفسهم في كتب علوم الحديث ولم قد تتبع الحفاظ

الترمذي فردوا عليه في ما صححه أو في ما حسنه فهذا الحديث المذكور في معاوية

قد اجتث من أصله بحكم حافظ الامة وتبعه الحفاظ على ذلك فلا يزال به على

انه لو لم يكف الامر فيه بكلام الحفاظ لكان لا يعارض ما هو عندك في شأن

معاوية وكنت تجد لهذا مجالا من التأويل أقله ما قد قيل ان دعاء النبي صلى

الله عليه وآله وسلم موقوف على مشيئة الله وانه قد دعا بدعوات لم تجب

ونزل عليه (ليس لك من الامر شيء) الآية وذكر شراح الحديث وجه الحكمة

في ذلك ولكنه لا حاجة الى ذلك هنا للقطع بعدم صحة الحديث ولا ثبوته .

وبالجملة فهذه الاعذار عن اقتباس علم الحديث مما ينبغي للطالب الصادق

اطراحها وأن لا يصده عن المورد كدر شيء خارج وما أحسن قول الشاعر

أصغى الى قول العذول بجملتي . لسماح ذكر كم بغير ملال

لتلقطى زهرات ورد حديشكم . من بين شوك ملامة العذال

واعلم انه لا مزيد على هذا في الحض على العلم واخذه من كل منقول وقد علمت

ماسقته لك في علم الفروع فاذا كان ذلك في أقوال الناس فما ظنكم بأقوال الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فالطالب الفهم يتطلع الى كل ما ألف في السنة من الأحكام والسير وغير ذلك ومن شغل بعلم الحديث سماعا وبحثا أعنى رواية ودراية فانه يبحث في عدة من العلوم فتراه يبحث في اللغة فيستثمر الفوائد النافعة له في ذلك المقام وغيره فان بسط كفه في الاخذ من اللغة وحفظها حصل علما جما كالنهاية والفائق والغريبين وغيرهما ثم تراه يبحث عن أسماء الرجال فيحصل على علم التاريخ فيطلع من أخبار الناس على ما هو مطلب للنفوس ومستروح للارواح، ثم ان نظر في الادلة والترجيحات فلا بد أن يستحضر القواعد الأصولية ويكون له عند ذلك زيادة التحقيق لتلك القواعد نفسها أعنى قواعد الأصول اذ عند الاعمال للقاعدة يظهر لصاحبها باعتبار تبين محلات الأعمال واختلافها زيادة تقرير تلك القاعدة أو تقييد، ثم ان هذا التحصيل لمن أراد أن يتوسع في الاخذ عام في شروح تلك الكتب فقد صنعوا الصنع هذا وأخذوا من كل العلوم بحسب ما تقتضيه المطالب ومع ذلك فلم يستوفوا كل ما يجب النظر فيه فكم ترك الاول للآخر؟ فالبركة في علم الحديث ظاهرة واستمداده لكل علم واضح هذا وما كنت أظن أنه يحوج الدهر الى أن يدعى الناس الى الحديث الذي هو قوام الدين وما هو الا بمثابة من يدعو الى استعمال الطعام والشراب مما هو من ضروريات الحياة كيف العدول عنه؟ وهو شفاء الصدور وطمانينة القلوب وجلاء الصدا، وكل الفوائد الدينية والدنيوية مستثمرة من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل هو الدواء النافع لادواء النفوس بسماع لفظه تحضر القلوب لذكر الله وتحشع الجوارح لموقع خطابه البالغ كل مبلغ وهو منبع العلوم لا تنتهى عجائبه فاحرص على ذلك وعض عليه بالناجذ فان الذى رأينا عليه أباؤنا ومشايخنا، وسمعنا عن أجدادنا ورأينا بخطوط المتقدمين من أهل البيت، وعلمناه وعلمه كل من له أدنى معرفة

بحالهم هو نقل كتب الحديث درسا وتدرسا ونسخا وتحصيلا لم يمنعهم مامنعك
 ماذا كرت . واعلم أن كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم متميز عن كلام غيره
 غير محتاط بمذهب جامع الكتاب ولا حرف منه ولا شاهد له فخذ كلامه ودع
 عقيدة من خالفك وعلى هذا درج الناس ، وإن المبين لهذه الكتب مبين
 لطريقة أهل البيت فقد وقع في عين مامنه هرب والواجب عليه الاقتداء بهديهم
 هذا وإن التطويل في هذا البحث بعد ازاحة الشبهة التي قد علمت أنه لا التفات
 إليها من الأمور التي يعجب لها أهل العلم إذ أقل أحوال من تلقن العلم أن يعلم
 أن منبع العلوم جليلها ودقيقها هو كلامه صلى الله عليه وآله وسلم فهو قوام جسم
 الايمان لا يستغنى عن الاغتذاء منه من نشأ على ملة الاسلام . هو الدواء للقلوب
 من مرض الغفلة ، عند ذكره تلين الأفئدة ، والذي جرى عليه السلف من علماء
 الزيدية هو درس هذه الكتب وتدريسها والاعتماد عليها والاحتجاج بها وهذا
 جار فيما نعلمه من عهد الامام عبد الله بن حمزة الى الآن فتلک الكتب مشتركة
 بين جميع الامة كالكتاب العزيز ، ثم ان الشيعة هم رواة تلك الكتب أعنى ان
 الاسانيد التي اعتمد عليها أهل الامهات كثير من رجالها شيعة ومنهم الغلاة في
 التشيع ومع ذلك فهم مجتمعون في روايتها يروى الشيعة عن السني والسني
 عن الشيعة وكم في مسند البخاري من شيعة بل بعض مشايخه من علماء الشيعة
 وهو ثقة مأمون كما قالوه وكذا في سائر رجال الاسناد وفي كل طريق لا يكاد
 يخلو السند عن شيعة وهذا أمر معروف مشهور يعرفه من نظر في تراجم
 الرواة دع عنك من اشتهر بالتشيع من أهل التأليف المشهورة كأبي نعيم الفضل
 ابن دكين وأبي يعلى وعبد الرزاق وسواهم وكان عادتهم رواية الشيعة عن
 الشامي ورواية الشامي عن الشيعة والمراد بالشامي مقابل الشيعة فهذه العبارة
 جرت على ألسنتهم فيقول ابن معين فلان كذا الا أنه شامي ومع ذلك فالثقات
 عندهم معروفون من أي فرقة فكم من شيعة ثقة وكانت عادة السلف قبول الرواية

عن المخالفين في المذهب ، وعلى ذلك جرى أهل الحديث ، وتدل على ذلك الأسانيد فانك تجد الشيعي يروى عن مخالفه وكذلك المخالف عن الشيعي والقصد في ذلك رواية كلام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم عن يظن صدقه فاذا قد حصل الظن المذكور قبل ولو من مخالف في الاعتقاد ، على هذا درج السلف ، ويجب أن يكون عليه مدرج الخلف اذ لا سبيل الى تبديل ذلك ، فقد رويت السنة ودونت وحفظت هكذا أعنى من الطرق المشتركة بين أهل المذاهب المتباينة وقد ذكر المؤيد بالله في الافادة نصلاً في وجوب الرواية عن المخالفين في الاعتقاد حتى عن الخوارج قال لانهم يرون الكذب كفراً هذا معنى ما أراد ، وقد قال بعض السلف من أهل الحديث لو تركنا الرواية عن المخالفين لتركنا كثيراً من السنة فاعلم أيها البصير أن تلك الكتب التي هي كتب السنة ليست لشافعية ولا حنفية ولا شيعية ولا أشعرية ولا تنسب الى فرقة بل هي اسلامية ايمانية محمدية الهية فخذ منها أساس دينك فعنها أخذ كل مذهب وبها تمسك كل متدين وان كنت تلتزم أن تهجرها لاجل انه أخذ المخالف مذهبه عنها فترك أيضاً كتاب الله فقد أخذ منه كل متمسك بالاسلام من كل الفرق على تباين مذاهبها واختلاف مطالبها وهذا هو سر الوسع الالهى والرحمة

﴿فان قلت﴾ قد نهى عن الاختلاف

﴿قلت﴾ نعم لكن الاختلاف المنهى عنه هو ادعاء بعض أهل الديانات انه على الصواب وخصمه على الخطأ كما تقدم في حديث أبى لبابة وانما الوجه أن يأخذ الانسان بما ظهر له انه الحق ولا يؤنب مخالفه الا بما علم انه خلاف ما علم من الدين ضرورة . وأما الظنيات من فروع وأصول فالواجب حمل المخطيء فيها على السلامة فالاتفاق في الامة هو أخذ كل منهم عن السنة والكتاب في الجملة وان اختلفوا في خصوص المسائل وتفصيلها مع عدم تخطئة البعض للبعض فان خطأ كل منهم الآخر فقد وقع الاختلاف وهذا بحث لا يكاد

يرتضيه أحد لما جبلت عليه النفوس ولما قد تقرر واستمر ووقع عليه تحرير المؤلفات بين المختلفين من رمى كل طائفة للآخرى بالقواذع وقل من أنصف وذلك أن من صح عنده وجه من وجوه الدلالات أخذ الغضب عند مخالفته حمية منه على شريعة الله بقدر مبلغ عليه ولو اتسع قليلا لوجد مجالا للتأويل فيما عدا من خالف الضروري والله أعلم.

((فان قلت)) فقد روى عن الهادي يحيى بن الحسين شيء في البخارى.

((قلت)) هي رواية مغمورة بمجولة لأراها تصح عنه لقرب العهد بين خروج الهادي الى اليمن ووفاة البخارى ويبعد انتشار كتابه حتى بلغ اليمن في تلك المدة ويكون عليه الاعتماد بين المسلمين والحال انه انما ظهر وانتشر عن الفربرى فكل روايات من أسند البخارى اليه وهو في العصر الذى خرج فيه الهادي الى اليمن ومع ذلك فقد ذكر الامام القاسم ابن محمد أن تلك الرواية ان صحت عن الهادي فهي متأولة بما هو المعروف من مذهبه من عدم قبول الرواية عن جماعة من الصحابة لا اعتبار عدالة الصحابة عنده كغيرهم من الناس، وأهل الحديث قد عملوا بالجرح والتعديل فيمن عدا الصحابة فروايتهم عن المغيرة ومعاوية وعمر وغير هؤلاء عنده غير مقبولة فهذا مراده وهذا تأويل حسن ان صح شيء من ذلك والا فما أظنه يصح، فقد علم أن الشيعة لا يتجاوزن عن حارب أهل البيت وسبهم لا اعتقادهم أن ذلك حرب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وسب له وذلك حرب لله وبهذا جاءت الاحاديث المتكثرة فهذا أحد المذاهب المختلف فيها وكل يدعى انه أخذه من الكتاب والسنة فن لا يقبل تلك الاحاديث لا يحكم بصحة ما في الكتاب كله وهذا تأويل الامام القاسم بما يؤيد عنده ان كتب الاحاديث متلقة بالقبول عند أهل البيت عليهم السلام فكيف لا وهم حفظة السنة والكتاب.

قال في الآم ما لفظه انتهى ما نقل من خط المؤلف جزاه الله خيرا والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين